Issue 6344 Wednesday 8/5/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6344 الاربعاء 3 من رمضان 1440 هـ 8 من أيار (مايو) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

هل يكفي لنجاتنا ؟

غطاء أوربا السياسي والإستثمار الإقليمي

رحمن الجبوري
بغداد

حسين علاوي
بغداد

يبدو ان استراتيجية السيد رئيس الوزراء الأستاذ عادل عبد المهدي للنأي بالعراق في معركة تطاحن القطبين الأمريكي والإيراني هي تسليم اقتصادنا لتركيا والسعودية والبحث عن غطاء سياسي أوربي لمحابة ايران وعدم اغضاب امريكا.

لا نعلم كم هي براعة رئيس وزرائنا ووزير خارجيته في الصبر والمطاولة واللعب في مناطق ضبابية . الرؤيا فيها غير مضمونة ، هذا الحياد لا اعتقد يروق للقسم الذي يحتكم إلى شريعة السلاح وقوته في الحسم ولا يناسب أهل البصيرة و تيار نهوض واستقلالية الدولة داخليا.

الوقوف على الجبل اليوم يخلق عدوين شرسين غدا ، السيد عادل عبد المهدي يحاول العودة إلى ذاكرته الاشتراكية ليتلكأ عليها في زمن تطرفت فيه العقائد وتوحشت الحروب الاقتصادية ، خصوصاً اذ ما علمنا ان الكتابة في جريدة العدالة تختلف عن استراتيجية إدارة الدولة في زمن الأزمات والكوارث الكبرى .

ان قدرة العراق اليوم على الخروج من صراع طويل بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية في ايران مازالت صعبة وتمثل محنة عدم استقلال قرارنا السياسي الطفر المباشر الى المستقبل بدون الاعتراف بمساحة الهيمنة وسبل معالجتها للجانب الإيراني في القرار السياسي والاقتصادي العراقي سنبقى نتكلم في منطقه خارج سيطرتنا ، وكذلك بدون مراجعة حقيقية للآخطاء القاتله لسياسة الولايات المتحدة الامريكية بعد الانسحاب العسكري من العراق في عام 2011سنكون بعيدين عن طريق الخلاص والشروع في وضع أسس الدولة المستقرة والبقاء في الدولة ذات السيادة الناقصة اسيرة الصراعات الإقليمية .

العراق اليوم يبحث عن خيار امن يقيه ان يكون ساحة لهذا الصراع الامريكي – الإيراني ، اما الدخول به وجعل العراق في مهب الريح و لايفرق من نختار من الطرفين ، او البحث عن خطة جديدة لابد ان تدار بعانية من قبل قادة الحكم في العراق .

يبدومن سلوك رئيس الوزراء وخطوات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب وزياراتهم الخارجية وتحركاتهم الداخليه يستنبط ان الدولة العراقية تبحث عن حل لإخراج العراق نحو فضاء السلم وابعاد شبح الحرب عنا .

خطة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ عادل عبد المهدي تقوم على عاملين اساسيان ، هما إيجاد بديل اقتصادي لهيمنة ايران على مفاصل الاقتصاد العراقي ومؤسساته المالية وبديل سياسي يعوض الغطاء الذي تمنحه أمريكا لنا في المؤسسات الدولية. هذه الاستراتيجيه تصدم برغبة الطرفان المتصارعان ولا تروق لاطرافنا الداخليه.فتيار شريعة السلاح يريدنا على طريقة الساموراي الياباني ان ننتحر ونسلمها تراب ، فهي الحرب المقدسة الأخيرة ويؤمن هذا التيار بالحل المسلح والاحتكام الى سلاحه وعقيدتة كآلية لحسم النزاع مع الولايات المتحدة الامريكية ويؤمن ن الفرصة قد حانت الان لطردها من البلاد والمنطقة .

اما تيار استنهاض الدولة الذي يمثل القوى الليبرالية والذي يبحث عن دولة عصرية مبنية على قاعدة سيادة القانون والدستور والمواطنة ، يرى في هذا الصراع صورة من صور تعطيل مشروع الدولة وهو غير راضي عن تقارب رئيس الوزراء من موقف التيار الأول ويرى في محاباته لهم على حساب الوطن ومستقبلة وينتقد ضعف الحسم الحكومي وبطئ اجراءاته.

هذا التيار لايريد الوقوف مع ايران ولا يريد الاستسلام لامريكا هو يرى المخرج من هذه المعضلة بتحيد فصائل التيار الأول من دخول الصراع كحليف عسكري لإيران وإيقاف التعاملات التجارية التي تطالب بها أمريكا وكذلك يطالب الولايات المتحدة الامريكية باحترام الدستور العراقي وعدم استخدام ارض العراق منصة لاي عدوان على ايران والتزام القوات الامريكية المتواجدة في العراق بمهمتها بمقاتلة الإرهاب الداعشي وتدريب وتاهيل القوات العراقية.

والتيار الآخر وهو اقل حجما من التيارين السابقين من اصحاب القدرية الذي يؤمن بتسليم امرنا إلى القوى العظمى بلا رأي وخصوصية وهي تترامى بين (الولايات المتحدة الامريكية –روسيا الاتحادية ، المملكة المتحدة) ، خصوصية تاريخ وأرض ، كون ما يحصل للبلاد هو قدر لابد منه ومجال لابد للقوى العظمى ان تديرنا من خلال منصاتها .

ان قدرة البلاد للخروج من محنة الصراع الأمريكي –الإيراني تقوم على خيارات صناعة (التغطية الاقتصادية ، التغطية السياسية وتسويق الحياد الايجابي).

بدلا من الانكشاف الاستراتيجي باختيار احد القطبين. اذا اختار رئيس الوزراء خط اقتصادي بديلا عن ايران عليه ان يشترط على القوة الاقتصادية الإقليمية الحالمة بدخول الأسواق العراقية ان يكون استثمارها في البنى التحتيه الاستراتيجيه في القطاعين الزراعي والصناعي وتشغيل الايدي العراقية للقضاء على البطالة من خلال مصانع تنتج على ارضنا ومن مواردنا الطبيعية وان لاتصبح اسواقنا مكب لبضاعة استهلاكية وبذلك يتحقق امننا الغذائي ونكون قد عوضنا قوة ايران الاقتصادية بقوة اقتصادية عراقية مستدامة وهذا ثمن يستحق المجازفة.

اما القدرة على صناعة الغطاء السياسي من خلال التحول من منظومة الصقور (الولايات المتحدة الامريكية – المملكة المتحدة) الى منظومة الحمائم (ألمانيا – فرنسا). هذا الخيار من اصعب الخيارات واصعبها الا اذا ادخل السيد رئيس الوزراء في معادلته لصين وروسيا ، اوربا المعتدلة وحدها غير قابلة للصمود امام أمريكا وحدها وقد كان ذلك جليا وبانت نتائجه في ملف النووي الإيراني . اذا نجح رئيس الوزراء في كسب الصين وروسيا الى جانبه فهو بذلك يخفف من سطوة أمريكا في المحافل الدولية ويكسب وقت لكن عليه ان يعرف ان هذا تكتيكا وليس خيار ستراتيجي دائم.

رغم العطب الذي اصاب نظامنا السياسي لكننا مازلنا نملك مؤهلات نهوض واستقلالية ، ونحتاج إلى حكمة قيادة متبصرة ترى مستقبل هذه الأمة وصحوتها كنتيجة حتمية ، اخراجنا من الصراع الأمريكي –الإيراني الذي اثقل حركة الدولة وعطل استقرار البلد وقضي على املنا بالرفاهيه على من يتصدى لأمر الأمة ان يضع هذه الحقيقة ويبني عليها أسس ستراتيجية النهضة الشاملة للبلاد وان يخرج العراق من محنة الصراع ويعلن الحياد الايجابي للبلاد بين الطرفين ، وبذلك يجنبنا ويلات سيوف الساموراي ويعزز خطى الدولة وينهي ازمة القنوط القدري في البلاد .

□ كبير باحثي مركز الدراسات الإقليمية –الجامعة الامريكية
□ رئيس مركز اكد للشؤون الاستراتيجية والدراسات المستقبلية

العراق في قلب العاصفة

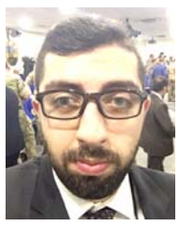

محمد الصائغ
بغداد

اليوم العالم يشهد مناخاً سياسياً غير مستقر ومتقلباً بتحالفاته وتوجهاته التي القت بضلالها على المنطقة العربية مما ادى الى تغيير سياسة المنطقة بالكامل. بعد مدة من الزمن على السيطرة الامريكية على السياسة العالمية اليوم نرى تراجع لهذه السيطرة و تسارعت وتيرة هذا التراجع بوصول الرئيس دونالد ترامب و سياسته المتقلبه. عودة روسيا مع تحالفاتها القوية الى الساحة بقوة موازية لامريكا و بداية حرب بارده بين الطرفين رغم المناوشات الواضحة على الساحة. بروز الاتحاد الاوربي كقوة مستقلة بعد الخروج البريطاني اضافة الى فكرة تاسيس جيش اوربي موحد مع تصاعد الرفض للسياسه الامريكية في العالم. اليوم الصراع الامريكي كغيره يأخذ منحى تصعيدياً جديداً اخر ادراج الحرس الثوري الايراني على قائمة الارهاب والرد الايراني بالمثل على القوات الامريكية الموجودة في المنطقة. هل سيجعل هذا النزاع الايراني الامريكي العراق ساحة لتصفية هذا الصراع ؟ ما هي هذه الادوات التي تجعل البلد بعيداً عن الصراع رغم وجود النفوذ الايراني؟ ايران بعد ان كانت تلقب بشرطي الخليج و تبعيتها لامريكا اصبحت بعد سقوط شاه ايران احد الاعداء المميزين لامريكا بل و تعتبر امريكا الشيطان الاكبر او العدو رقم واحد،و بعد وصول ترامب الى الحكم اكد انه لن يكون طيبا كسلفه باراك اوباما وبعد التجارب الصاروخية الايرانية جاء الرد بعقوبات على 13 فردا و 12 كيانا ايرانيا بموجب القانون الامريكي لمعاقبة ايران، وتوالت العقوبات الامريكية على ايران و تسارعت وتيرة التوتر بين البلدين حتى وصولها الى حروب التصريحات، واخر هذه العقوبات هي ادراج الحرس الثوري الايراني كمنظمة ارهابية فجاء الرد الايراني باعلان الجيش الامريكي الموجود في المنطقة بوضعه على قائمة الارهاب.

اما بالنسبة الى العراق فهناك تحليلان الاول هو ان يكون العراق ساحة لتصفية هذا النزاع عسكريا مما سيؤدي الى زعزعة الامن في المنطقة وخسارة الطرفين العراق كحليف استراتيجي و هذا مستبعد لان ايران غير قادرة على المواجة المباشر مع امريكا وايضا امريكا لا تفضل المواجهة المباشرة مع ايران لعدم وجود دعم دولي اضافه الى ان ايران تعتبر الساعد الايمن لروسيا في المنطقة والقائم باعمالها. اما الشق الثاني فهو النزاع السياسي في العراق وما يسمى (بروكسي ورز) اي حروب غير مباشره تتم عن طريق اذرع كلا الطرفين من السياسيين و الاحزاب والمجاميع المسلحة. فقد تحصل بعض المناوشات هنا و هناك لا اكثر والباقي سياسي في قبة البرلمان و هو المرجح حصوله. العراق مر بمراحل عدى وكان منطقة صراع للنفوذ بين الدول المتنازعة في المنطقة وكلف هذا الصراع العراقيين كثيرا من خسائر الارواح وتدمير البلد. بعد هذه المرحلة تولد لدى الشعب العراقي وعياً كبيراً مما سيجنبه العودة لهذه المرحلة. اما بالنسبة للسياسيين في العراق فلا تخلو عند البعض اتباع دول اخرى ولكن الاكثرية منهم اليوم يتوجه نحو المصلحة العامة. فلتجنب هذه المرحلة والخوض في غمارها على الحكومة العراقية لعب دور الوسيط في هذا النزاع. اي وسيط محايد يساعد على تهدئة النزاع بعمل لقاءات غير رسمية بين كلا الطرفين للمساعدة على تقريب وجهات النظر و تخفيف وتيرة النزاع المتسارعة. اما بالنسبه الى البرلمان العراقي فعليه ان يوجه جهوده بعيدا عن هذا النزاع وعدم الانسياق وراء طرف على حساب الاخر، ولدينا تجربة سويسرا بكونها ارضاً محايدة لجميع المتنازعين عالميا وعمان كونها وسيطاً بجميع النزاعات عربيا. العالم يمر بمرحلة اختلال بالتوازن بعد هبوط تاثير الولايات المتحدة الامريكية وتنامي النزعة الاوربية لبناء كيان خاص بها سياسيا وعسكريا موحد و بالاخص بعد الانفصال البريطاني اضافة الى تنامي التاثير الروسي وحلفائة في العالم. الولايات المتحدة الامريكية بهذا المناخ المتوتر عالميا توجه انضارها نحو ايران و تزيد التوتر باضافة الحرس الثوري الايراني على قائمة الارهاب. هنا العراق اصبح في قلب العاصفة بين الامريكي و الايراني لذلك عليه لعب دور الوسيط منذ اللحظة الاولى دون تردد و عدم الانسياق وراء طرف على حساب الاخر. فان اي انجرار في هذه الازمة سيدمر البلد و يعيده الى منطقة الصراع التي غادرها قبل مدة بسيطة.

□ خبير سياسي
mohammadsayigh@gmail.com

الغاز في المناطق المجاورة والأزمة ومقترح معالجتها

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

هي ليست بالعملية السهلة لكن ليست بالصعبة او المستحيلة ,وليست الاولى من نوعها كما ان للضرورة احكاما.

لم يكن اغلب المحللين الا خائفين من تبدل المواقف ومشتتي التفكير في ايهما اصلح والخوف من الحر القادم في صيف ملتهب وعبارات معنوية بعيدةعن الارقام ومنهم من حدد موقفه وانتهى الامر.

الحقيقة الموقف من العملية تشوبه الصعوبات اكثر من عملية التنفيذ ,الموقف السياسي والاجتماعي والمجتمعي السياسي ... متروك للسياسيين وما يرونه مناسبا للحالة او للمرحلة

,وبالحسابات الرقمية المجردة من العواطف ,يضع حساب الارباح والخسائر امام ونصب الاعين وما يساويه من مردود على العراق.. وعلى ايران داخليا وخارجيا.. الاجتماعي التاثيرات على المجتمع في البلدين العراق وايران هي تاثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية لاتخرج من دائرة التاثير السلبي ,لانها ليس حالة مجردة او منقطعة بل لها متعلقات اخرى ومرتبطة بعمليات كثيرة من التحويل المالي والعمالة داخل البلدين.و النفسية.الخ

وهما امران ابدا ليسا بالسهلين ولا بالهينين وارتباطهما بالعديد من الفقرات الاقتصادية والاجتماعية وفي ايران على الاغلب سلبي اكثر ,لانه قطاع وملحقاته سيتوقف.ويمكن ان تكون محفزا ودافعا لتحرك اكثر في العراق باتجاه استغلال الغاز الموجود لدينا المجتمعية ...هذه من نحن نستطيع ان نعطي رأينا فيها وبشكل صريح وبدون حسابات او ارقام او تحليل وماتتبعها من مواقف من هنا او هناك...وهي شخصية اكثر مما هي عامة ,وعامة ايضا..نحن ضد الحصار الاقتصادي تجاه ايا كان من البلدان .. والجميع يعرف من هو المتضرر وبشكل مباشر، اما مشاركة الاخرين معنويا فهذا ليس الا من باب الشيئ بالشيء يذكر، ولا يعني الكثير او حتى القليل لمن يعاني من الحصار ، وذلك داخليا وخارجيا، وستكون الغالبية هي المتضررة وبشكل تراكمي،وحسابات الكلف المجتمعية اكثر بكثير تاثيرا من الحسابات الاخرى على البلد المحاصر، وهي مجردة الى حد بعيد من كثير من الاعتبارات ,وليست السياسية ولا حتى الدينية،لان تاثيرها السلبي يبدأ من الجنين قبل ان يولد الى اللحد، واسئلوا مجربا، اما لماذا لم يدخل العراق في عملية استثمار الغاز ,فهذه معلنة من قبل اكثر من شخصية سياسية واقتصادية ومن المسؤولين ,اننا لانستطيع الاستثمار في قطاعين كبيرين في وقت واحد وهما النفط والغاز ,ولطالما ان الغاز موجود في ايران فنحن نوسع علاقتنا مع الجارةايران البلد المسلم وهذا حق اقتصادي لنا ولان كلفة الاستثمار اكثر من كلفة الاستيراد،فيمكن تاجيل الاستثمار به، الحقيقة كانت خسائرهذا الموقف الاقتصادي الفذ ,ليس له علاقة بالموقف الان،ولم يكن بالحسبان الا انه موقف يحتاج الى جائزة نوبل للغاز،لكارل ماركس الغاز، وهي بوابة الدخول للتحقيق بهذه الاسباب وما شابها من سوء ادارة ,التي نوهنا عنها في العديد من الاماكن، وقد نجحنا نجاحا فذا في الاستثمارات النفطية والمصافي حيث تفرغنا لها ,والحقيقة افرغتنا، اعتقد ان الاستثمار في الغاز اصبح الحديث عنه اكثر من الحديث عن الموطا في الصيف ,ولا زالت تشوب قضيته شوائب ادارية واقتصادية ,ومن الجانب البعيد خلف الكواليس السياسية،وله في الفساد وقلت العرفه نصيب،حاله حال عقود التراخيص،سيئة السيت، ومن لم يطالب باستثمار الغاز ولماذا يتململ المعنيون ويخلقون مجالا للمقولين بالاقتصاد والناصحين والمطالبين واصبحوا الان اكثر وفقط عند الازمة وهذا امر يحاسب عليه المعنيين على ان يقدموا تبريرا لذلك، موضوعنا ,ماهي الحلول التي يمكن ان نتبعها للتخلص من ازمة العقوبات على ايران وبالخصوص الغاز ولتاثيره علينا من ناحية الكهرباء فقط ، ان مراقبة مناطق العبور ليست بالصعبة لان الغاز ليس بالمادة التي يمكن ان تخبأ وله خصوصيته الخاصة جدا وليس كالنفط الخام او المشتقات ,والكل يعلم خصوصيته حتى في النقل والتخزين ,والانابيب واضحة والشاحنات اوضح بالمقارنة السعرية بين ما يستورد من ايران وما يستورد من الدول المجاورةالمنتجة زائد نسبة الازمة يمكن الدخول بتفاصيل عملية استيراد الغاز مرحليا كان او مستمرا لحين اثبات حالتين

الاولى لحين انتهاء الازمة مع ايران والثانية لحين الانتهاء من عملية المجادلة لاستثمار الغاز ومن اي حقل كان او المصاحب، وليس غريب على النقل للغاز فعالميا مهيئة موضوعة النقل بواخر وشاحنات وطريقة حلها كما يلي ومن الان للتهيئة ليس الا،، هناك دولتان مصدرتان للغاز في الخليج العربي هما قطر وسلطنة عمان ,ونحن وهم اصدقاء ايران وبيننا وغير موافقين على ما يجري عليها لكن مجبرين بشكل او باخر ومن خلال الصداقة نعني ان ايران لاتمانع من عملية المرور لناقلات الغاز في حالة التوترات القصوى فمن قطروالسلطنة نتعاقد ونستورد الغاز،على ان نبدأ من فورنا تحسبا وتهيئة ، وكلاالبلدين لديهم تقنيات النقل متكاملة او لديهم شركات متكاملة يتعاملون معها،ونحن بعيدين عن هذه العملية تجربتة وخبرة، فتكون المادة واصل الى المستخدم االنهائي محطة كانت ام معامل ام محازن،لانها ازمة اليس كذلك ,اكيد سينبري المتسيسون والمستقصدون بابداعاتهم الوطنية ومقترحاتهم التي تجيئ بعد ان يمسكو راس الخيط، وستكثر مقترحاتهم وبالخصوص لماذا لاننقل نحن ونتعاقد نحن ونشتري شاحنات نحن ونحن ونحن والكل كان غافل عما نحن فيه ومن اول بوادر الازمة التي خلقتها امريكا من تحججها في اتفاقية الطاقة النووية الايرنية،والتي قلنا في حينها تهيئة المعلف وربما نحتاج لحصان،فكانت ملاعيب العيد تخرج من نفس الافواه التي هي الان اكثر تحدث، الجانب الاخر ...الاوربي وعبر تركيا ، ونعيد نفس العبارة ,, المقارنة السعرية زائد نسبة الازمة،وطريقها اكثر سهولة ،من الطريقة الاولى، اما موضوع بناء معمل لتهيئة الغاز السائل ومن نوعيه الحر والمصاحب فهي مقترح المتسيسين والمستقصدين لان بناءة مع ضرورته الا انه لايحل ازمة ربما ينتهي بناؤه بعد انتهائها عليه البحث عن معامل معالجة الغاز المهيئة للبيع ونقلها الى امكان تواجد الغاز ونصبها وتشغيلها,عسى ان نجد لها سبيلا بطريقة الاستثمار، والتاجيراو الاستثمار،والتشغيل او باي طريقة اخرى ,اليست ازمة، وانا اكتب هذه السطور وصلني خبر بان السيد رئيس الوزراء شكل المجلس الاعلى لمكافحة المخدرات ، انها ازمة الا تحتاج الى مجلس اعلى للتهيئة لمعالجة الازمة وبصلاحيات تفاوضية مباشر مع الملحقين التجاريين والسفراءفي العراق ، وهل ستغفل امريكا عن ادخاله تدريجيا ضمن السلع التي يجري عليها المنع وهو ستراتيجي بعد النفط في الواردات المالية الان او بعد اي وقت ومن الملاحظ ان العقوبات الاقتصادية تدريجية المراحل وطويلة الامد لان العقوبة غيرقانونية اساسيا وغير مدعومة بقرارات دولية لتتخذ بشكل كامل ، وتبدء تهيئة حالة بعد حالة وبشرعنة اقتصادية وليس قانونية،وربما ياتي بعدها منع الاسطول التجاري الايراني ومنع الدخول للموانئ الايرانية، من هنا يجب تحديد البديل الاستيرادي على الاقل والتعاقد المؤجل التجهيزلحين الاتفاق والجميع يعرف السبب ، والقائمة اطول مما نتوقع ,لان حرب ترامب طويلة الامد، نركز على التجهيز والنقل للغاز برا نعم برا، لان فكرة الربط ليست الفكرة لحل الازمة وتاخذ امدا طويلا لحين التنفيذ، واي مصدر قريب هو يحتاج ما لايقل عن سنتين او اكثر والصيف على الابواب ملاحظة... ليس صعب النقل فالعراق ينقل يوميا 10الاف برميل نفط خام للاردن وشركات نقل الغاز لاتعوقها لنقل الكميات الا التسهيلات على المنافذ الحدودية والتي يجب ان يتهيأ لها مداخل خاصة الى حدما ,مع المرور السريع من السيطرات على الطريق

سعر المليون وحدة حرارية (وحدة القياس) بالبورصة العالمية..2,5دولار

سعر البيع في قطر فوب + النقل البحري + النقل البري

سعر البيع في عمان فوب+النقل البحري + النقل البري

سعر البيع في السعودية فوت + النقل البري

سعر البيع في اوربا فوت+ النقل البري (تحدد اكثر من منطقة للمقارنة ..دولة مشترية) بالمقارنة السعرية مع سعر الشراء من ايران ,وحتى اذا لم تجر بهذه المقارنة فالاسعار التنافسية لها اثر كبير لكبر الكمية التي يحتاجها العراق ربما زائد او اقل لكن كدراسة مقارنة حتى نتهيأ للتفاوض الهدف من تعدد المصادر هوواضح جدا ربما نواجه صعوبات في الاتفاق مع احداها ولعدم الانفراد في التجهيز حتى نتجاوز اي خطا فني على الاغلب او اداري او امني كما ان لبعدالمسافة بين اماكن الاستيراد واماكن التجهيز اهمية ايجابيه في الوصول والوقت.. مع الملاحظة ان هناك ارتفاعات متتالية سعرية قياسا بسعرالنفط اولا والذي سجل ارتفاع ملحوظ وصل الى 73دولارا او اكثر بسنتات ,فالغاز كذلك سيصعد لوجود طلب عليه من العراق اي من السوق العالمي ومن توقف التصدير الايراني.

وعلى الاغلب ايران تبيع بسعر اعلى من السوق العالمي والمشتري يقبل ذلك ومثال على ذلك تركيا والعراق يشتريان بسعر عالي نسبيا ,وقد جرت مفاوضات شيديدة المراس بين البلدين ادةالى تخفيض ايران للسعر بنسبة 13 بالمئة تقريبا لمبيعات الغاز الى تركيا.بعد شكوى دولية فيما بينهم. ولان التسعيرة للوحدة الحرارية ليست مرتبطة كمافي النفط ومعادلاته توجد فوارق بالبيع (مع الاسف هذه منافذ جديدة للفساد اذا لم تدار بشفافية واعلان تفصيلي للتفاوض ... وبغرامات على البائع ان وجدت ومتى وجدت ولو بعد حين) ومع ان هناك تفاوتا في التسعيرة فوجب عدم الاعتمادعلى مصدر واحد في الشراء ,ولان كل بائع يزيد حين يشاء، ونحن بامس الحاجةلاستقرار التجهيز ولو لمرحلة . مع تفاوت نسبي في الاسعار وللغاز اما النقل فممكن التعامل معه وهوليس بقاعدة عامة بل تدخل فيها تسهيلات ومدة ومسافة. يشتبه الاوروبيون في ان الولايات المتحدة تسعى الى تجميد استغلال احتياطات غاز ايرانية ضخمة عبر فرض عقوبات على الجمهورية الاسلامية في اطار الملف النووي، بهدف زيادة انتاجها الخاص الذي يشهد ازدهارا مع الغاز الصخري. هذه ملاحظة اخيرة نعرضها على القارئ ,ماخوذه من تقرير نصا، .هذا ما نراه مناسبا في حل مرحلي لموضوع نراه مهم جدا ان يعالج وبسرعة مع الاستمرار بشراء الغاز الايراني لحين انتهاء اطول مدة مراوغة.

□ مستشار ومحكم دولي

> نحن ضد الحصار الإقتصادي تجاه أي كان من البلدان والجميع يعرف من هو المتضرر وبشكل مباشر أما مشاركة الاخرين معنويا فهذا ليس الا من باب الشيء بالشيء يذكر ولا يعني الكثير او حتى القليل لمن يعاني من الحصار داخلياً وخارجياً وستكون الغالبية هي المتضررة وبشكل تراكمي وحسابات الكلف المجتمعية اكثر بكثير تأثيراً من الحسابات الأخرى على البلد المحاصر